

مركز حورايي



الهدنة في غزة: قراءة استراتيجية لدوافع وقف إطلاق النار
وتأثيراته الإقليمية والدولية

الهدنة في غزة: قراءة استراتيجية لدوافع وقف إطلاق النار وتأثيراته الإقليمية والدولية

بقلم / م. م نور نبيه جميل

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

22 كانون الثاني 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا
بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من
الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة
نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

مقدمة:

يعد وقف إطلاق النار في غزة تحولاً استراتيجياً في سياق الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ويتجاوز كونه مجرد إجراء لاحتواء التصعيد المؤقت. بل يُعد خطوة تعكس الديناميكيات الإقليمية والدولية المعقدة التي تحكم المنطقة، وتفاعلات القوى الكبرى والإقليمية في إطار هذا النزاع. فالهدنة، على الرغم من كونها عاملاً لتهدئة الأوضاع، إلا أنها تكشف عن التوازنات الهشة التي تحكم العلاقات بين الأطراف المختلفة، وتُظهر بوضوح كيفية تأثير المصالح المتشابكة لكافة الأطراف المحلية والإقليمية والدولية في مسار الصراع.

من الجانب الإقليمي، تظهر الأبعاد الاستراتيجية المتعلقة بتشكيل المحاور الإقليمية الجديدة. على سبيل المثال، محور المقاومة في غزة يسعى إلى تعزيز قدراته عبر تحالفات مع قوى إقليمية مثل إيران وروسيا، مما يضع المنطقة في حالة ترقب دائم لاحتمالات التصعيد. بالمقابل، الدول العربية المطبّعة مع إسرائيل مثل الإمارات والبحرين تسعى إلى تعزيز دورها كوسطاء، مما يعكس تحولاً في مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، وتقديم نفسها كفاعلين أساسيين في استقرار المنطقة.

أما على الصعيد الدولي، فإن الهدنة تحمل دلالات مهمة بالنسبة للدور الأمريكي في المنطقة، حيث يُنظر إلى الولايات المتحدة كحليف استراتيجي لإسرائيل، ولكنها في ذات الوقت تدير علاقات مع بعض الدول العربية التي تطمح لإيجاد حلول سياسية للصراع. كما أن الوساطة الدولية، خاصة من قبل الأمم المتحدة ودول مثل مصر وقطر، تمثل عنصراً أساسياً في ضمان استمرارية الهدنة، مما يبرز تأثير القوى الدولية الكبرى على المدى البعيد في صياغة حلول للصراع.

وسنحلل الهدنة وفق محاور متعددة الجوانب وتكوين رؤية شاملة لكل المتغيرات وفق الآتي:

أولاً: بنود اتفاقية الهدنة في غزة: شملت الهدنة ابتداء من يوم الاحد ١٩/١/٢٠٢٥ بناءً على المعلومات المتوافرة وهي كالآتي:

1. وقف شامل للقتال: ينص الاتفاق على الالتزام الفوري والمتبادل من جميع الأطراف بوقف إطلاق النار، بما يشمل إنهاء الهجمات الصاروخية والغارات الجوية على الرغم من تصاعد القتال من قبل الكيان الصهيوني قبل التطبيق الفعلي للهدنة، وكذلك العمليات العسكرية البرية. يُعد هذا البند

خطوة ضرورية لتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح والبنية التحتية، ويُظهر رغبة الأطراف في تهدئة الأوضاع وخلق بيئة مؤاتية للحلول السياسية طويلة الأمد.

2. تسهيل دخول المساعدات الإنسانية وفتح المعابر: ضمن الاتفاق تعهد الأطراف بتسهيل عبور المساعدات الإنسانية والمواد الأساسية إلى غزة، بما يشمل الغذاء والدواء ومواد الإغاثة. كما يتضمن فتح المعابر الحدودية بشكل أكثر انتظامًا لتخفيف الأزمة الإنسانية التي تفاقمت بفعل الحصار المستمر. يُنظر إلى هذا البند كخطوة حاسمة لتخفيف معاناة السكان في القطاع وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

3. تبادل الأسرى بين الجانبين: وافقت الأطراف على تنفيذ عملية تبادل للأسرى، يتم بموجبها الإفراج عن عدد من الأسرى الفلسطينيين المحتجزين في السجون (الإسرائيلية)، مقابل إطلاق سراح الجنود (الإسرائيليين) المحتجزين لدى المقاومة الفلسطينية. يعكس هذا البند بعدًا إنسانيًا وسياسيًا في الاتفاق، حيث يمثل محاولة لتخفيف التوترات وبناء الثقة بين الجانبين. للمي قدمًا في المفاوضات المستقبلية والتي من الضرورة تحدث من أجل تحويل الصراع.

4. إعادة الإعمار وتخفيف القيود المفروضة على القطاع: يتضمن الاتفاق السماح بإدخال مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، مع التزام الأطراف بتسهيل عملية الإعمار عبر تخفيف القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع. يُعتبر هذا البند خطوة محورية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، ويهدف إلى استعادة الحياة الطبيعية وتعزيز صمود السكان.

5. ضمانات دولية وإقليمية لتنفيذ الاتفاق: نص الاتفاق على إشراك جهات دولية وإقليمية كوسطاء وضامنين لضمان الالتزام بينوده. تشمل هذه الضمانات إنشاء آلية رقابة دولية تعمل على متابعة تنفيذ وقف إطلاق النار ومنع أي انتهاكات قد تُعيد التصعيد. يُعد هذا البند ضروريًا لتعزيز مصداقية الاتفاق وضمان استمراره على المدى الطويل.

6. إطار للتفاوض المستقبلي: تضمن الاتفاق تعهد الأطراف بالعودة إلى طاولة المفاوضات لمناقشة القضايا الجوهرية العالقة، بما في ذلك تحسين الوضع السياسي والاقتصادي في القطاع. يسعى هذا البند إلى خلق بيئة مؤاتية لحل شامل ودائم، يأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني ومتطلبات الأمن الإسرائيلي.

ثانيًا: الأبعاد الإقليمية ودلالاتها الاستراتيجية

تُعد الهدنة في غزة حدثًا ذا أبعاد استراتيجية هامة، حيث يترتب عليها تأثيرات متعددة على العديد من المحاور الإقليمية، ويمكن تلخيص هذه الأبعاد على النحو التالي:

1. إعادة تشكيل المحاور الإقليمية

محور المقاومة: تسعى الحركات المسلحة في غزة إلى تعزيز مكانتها الإقليمية من خلال فرض معادلات جديدة على إسرائيل. هذه الحركات تستفيد بشكل كبير من الدعم الإيراني، مما يضع المنطقة أمام تهديدات متزايدة بتصعيد عسكري أكبر إذا لم تُعالج الأسباب الجذرية لهذا التصعيد.

• الدول العربية المطبّعة: دول مثل البحرين والإمارات تُبدي اهتمامًا متزايدًا بتعزيز دورها كوسطاء في حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. هذه الدول تسعى إلى تحسين علاقاتها مع إسرائيل، وفي الوقت نفسه تعمل على تقديم نفسها كفاعلين رئيسيين في المنطقة، مما يعكس تحولًا استراتيجيًا في سياستها تجاه القضية الفلسطينية.

• مصر وقطر: تُعد كل من مصر وقطر من الأطراف المحورية في هذا السياق، حيث لعبتا دورًا بارزًا في التوسط لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة. تسعى الدولتان إلى تحقيق تهدئة طويلة الأمد، في محاولة للحفاظ على استقرار المنطقة، فضلاً عن منع تدفق موجات نزوح جديدة قد تؤثر على أمنهما الوطني والإقليمي.

2. انعكاسات أمنية على دول الجوار

الأردن ولبنان: استمرار النزاع في غزة يمثل تهديدًا أمنيًا مباشرًا لدول الجوار مثل الأردن ولبنان. حيث قد يؤدي التصعيد إلى تصاعد التوترات على الحدود، أو قد يشعل احتجاجات داخلية نتيجة لتأثر الشعوب في هذه الدول بموجات النزوح أو بتداعيات الوضع الإنساني المتدهور.

• الخليج العربي: تراقب دول الخليج الوضع في غزة عن كثب، خاصةً في ضوء الدور المتزايد لإيران في المنطقة. تشعر هذه الدول بالقلق من أن استمرار النفوذ الإيراني في غزة قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على استقرار منطقة الخليج العربي ومشاريعها التطبيعية مع الكيان الصهيوني، حيث يمكن أن يسهم في زيادة التوترات الإقليمية.

ثالثاً: الأبعاد الدولية والتنافس الجيوسياسي

1. موقف الولايات المتحدة: تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق توازن بين دعم أمن إسرائيل وضمّان عدم تصعيد الصراع الذي قد يُضعف مكانتها في المنطقة وربما يؤثر على مصالحها. دعمها لوقف إطلاق النار يرتبط برغبتها في التركيز على قضايا استراتيجية أوسع مثل روسيا والصين وأوكرانيا.

2. الاتحاد الأوروبي: بالرغم من انقسام مواقفه الداخلية، يواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود الإنسانية والدعوة إلى حل الدولتين. يبرز هنا دور الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا في الضغط لوقف التصعيد وضمان استئناف المفاوضات السياسية.

3. الصين وروسيا: تُدرك الصين وروسيا أهمية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي كمدخل لتعزيز نفوذهما في الشرق الأوسط. تسعى الدولتان إلى تقديم نفسيهما كبدايل للهيمنة الأمريكية من خلال الدعوة إلى حلول متعددة الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة.

رابعاً: الجانب الإنساني والاجتماعي

1. التحديات الإنسانية: تُعاني غزة من انهيار شبه كامل للبنية التحتية نتيجة الحصار المتواصل والعمليات العسكرية المتكررة. وقف إطلاق النار يفتح نافذة محدودة لتقديم المساعدات الإنسانية، ولكنه يظل رهيناً بالتفاهات السياسية بين الأطراف.

نقص الموارد الأساسية واستمرار القيود الصهيونية يفاقم معاناة السكان، مما يُهدد باندلاع جولات جديدة من الصراع. ويهدد المعنى جذور الصراع لانزال كامنة.

2. الأثر الاجتماعي: تتزايد حدة الإحباط الشعبي في غزة نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، مما يُضعف فرص تحقيق استقرار دائم. هذا الوضع يضع مسؤولية على المجتمع الدولي لدعم مشروعات إعادة الإعمار والتنمية.

خامساً: الحلول الواقعية لمعالجة جذور الصراع

1. يجب على الأطراف الدولية، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إعادة إطلاق مفاوضات جادة تهدف إلى تحويل الصراع، مع ضمان إطار زمني واضح. ودعم مبادرات عربية مثل "مبادرة السلام العربية" لتكون نقطة انطلاق لعملية تفاوض شاملة.

2. تمكين المؤسسات الفلسطينية دعم بناء مؤسسات حكومية فلسطينية قوية قادرة على إدارة شؤون الدولة المستقبلية، مع تعزيز الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية.

3. الضغط الدولي على إسرائيل: تكثيف الضغط الدولي لإيقاف بناء المستوطنات ووقف الاعتداءات في القدس الشرقية، مع فرض عقوبات سياسية واقتصادية على إسرائيل إذا استمرت في تعنتها.

4. التنمية الاقتصادية في غزة: إنشاء صندوق دولي لإعادة إعمار غزة، مع ضمان عدم استغلاله سياسياً أو عسكرياً. فتح المعابر الحدودية تحت إشراف دولي لتيسير حركة البضائع والأفراد، مما يُقلّل من اعتماد غزة على المساعدات.

5. دور الأطراف الإقليمية: تفعيل دور جامعة الدول العربية لتنسيق الجهود الإقليمية في دعم الشعب الفلسطيني. الاستفادة من الوساطة القطرية والمصرية لتطوير حلول طويلة الأمد تتجاوز وقف إطلاق النار المؤقت.

سادساً: التحديات أمام تحقيق الاستقرار

1. غياب الإرادة السياسية: استمرار الانقسامات الداخلية الفلسطينية قد يكون أكثر اهم العقبات، وغياب قيادة دولية فاعلة في فرض حلول مستدامة.

2. الأولويات الدولية المتغيرة: انشغال القوى الكبرى بقضايا عالمية مثل الحرب في أوكرانيا والصراع الأمريكي-الصيني، مما يقلّل من اهتمامها بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي لاسيما مع تغيير الرئيس الأميركي ومجيء دونالد ترامب الذي يعد استنزاف الصراع استنزافاً كبيراً على مستوى العالم وللموارد والاقتصاد.

سابعاً: أبرز إيجابيات وسلبيات بنود الهدنة. بالنسبة لحركة حماس يتطلب النظر إلى أبعادها السياسية، العسكرية، والاجتماعية. فيما يلي أبرز الإيجابيات والسلبيات:
الإيجابيات والمكاسب:

1. تهدئة الوضع الميداني وحماية السكان: وقف إطلاق النار يتيح لحماس تخفيف الضغط العسكري والأمني على سكان غزة، ما يعزز شعبيتها محلياً ويظهرها كطرف مسؤول يحرص على حماية المدنيين.

2. فتح المعابر وإدخال المساعدات: فتح المعابر يسهم في تحسين الأوضاع الإنسانية في غزة، وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان، مما يخفف التوتر الشعبي ويعزز الاستقرار الداخلي.

3. إعادة الإعمار: تسريع عمليات إعادة الإعمار يعزز موقف حماس كسلطة سياسية قادرة على تحقيق مكاسب عملية للسكان، ويتيح لها تحسين البنية التحتية واستعادة الخدمات الحيوية.

4. تبادل الأسرى: بند تبادل الأسرى والجثامين يمكن أن يحقق مكاسب معنوية كبيرة لحماس، خاصة إذا تضمن الإفراج عن عدد كبير من السجناء الفلسطينيين، مما يزيد من تأييدها الشعبي.

5. ضمانات دولية: وجود ضمانات دولية يمنح حماس مظلة دبلوماسية لحماية مكتسباتها في الاتفاق ويقلل من مخاطر التصعيد الإسرائيلي المفاجئ.

السلبيات المحتملة:

1. تقييد القدرة العسكرية: الالتزام بوقف إطلاق النار قد يُنظر إليه على أنه تقييد لحرية حماس في الرد على إسرائيل، مما يؤثر على صورتها كحركة مقاومة مسلحة.
2. الاعتماد على الأطراف الدولية: إشراف جهات دولية على تنفيذ بنود الاتفاق قد يحد من حرية حركة حماس ويضعها تحت ضغط دولي مستمر لتجنب التصعيد، مما يعقد حساباتها الاستراتيجية.
3. غياب حلول جذرية: الاتفاق يعالج الوضع الإنساني والأمني بشكل مؤقت دون التطرق إلى جذور الصراع مثل الحصار الإسرائيلي أو الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، مما قد يحد من فائدته طويلة الأمد.
4. تحديات إعادة الإعمار: إعادة الإعمار تعتمد على التمويل الدولي والإشراف الخارجي، ما قد يفتح المجال لتحكم دول أو جهات مانحة في أولويات إعادة الإعمار، وهو ما قد يؤثر على استقلالية حماس في إدارة القطاع.
5. انتقادات داخلية: قبول الهدنة قد يفتح المجال لانتقادات من بعض الفصائل الفلسطينية أو التيارات الشعبية التي ترى في الاتفاق تنازلاً عن خيار المقاومة أو هدنة غير متكافئة.

الخاتمة:

تُظهر هذه البنود مكاسب مهمة لحماس على الصعيد الشعبي والإنساني، لكنها تأتي مع تحديات استراتيجية وسياسية قد تؤثر على حركتها المستقبلية. نجاح حماس في استثمار هذه البنود يعتمد على قدرتها على تحقيق مكاسب ميدانية وسياسية دون خسارة صورتها كحركة مقاومة. كما من المتوقع ان هذه الخطوة هي مكاسب مهم لحماس مع إمكانية تعزيزها لقوتها وقدرتها مستقبلياً مما سيفرض شروطاً جديدة في التفاوض بينهم وبين الصهاينة المحتلين..

في ضوء ذلك يمثل وقف إطلاق النار في غزة فرصة قصيرة الأمد لتخفيف التوتر، لكنه ليس نهاية للصراع. معالجة جذور الأزمة تتطلب رؤية استراتيجية شاملة تُوازن بين الحلول السياسية والتنموية، مع ضمان الالتزام الدولي والإقليمي بمسؤولياته لتحقيق سلام عادل وشامل.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتلمة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



t.me/hammurabicrss



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



[hcrsiraq](https://www.hcrsiraq.net)



العراق - بغداد - الكرادة

